



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية العاشرة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 31 يناير 2007

فهرس

- اختتام دورة الخريف لسنة 2006.
- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.
- ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العادية الثانية والعشرين المنعقدة

يوم الأربعاء 31 يناير 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عمار سعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السادة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.
بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه.

89 نسا، أقول وأؤكد 89 نسا، نصوص هي اليوم قوانين تم إصدارها ولبنات هامة في الحياة البرلمانية الجزائرية، وإذا ما احتضنت واحتفظت ذاكرة هذه الفترة التشريعية الخامسة إلا حدث واحد آخر، فهو بالتأكيد وبطبيعة الحال الانتخابات الرئاسية التي جرت في 8 أفريل 2004.

لقد كانت هذه الانتخابات محطة حاسمة في الحياة السياسية لبلادنا، لما أفرزته من أفكار طموحة بالنسبة إلى مستقبل الجزائر، ومن حيث ما حشدته من طاقات في أوساط كافة فئات الشعب، وما صهرته أو استنهضته من قنوات قوية لدى المواطنين، ومن حيث ما حركته من هيآت وطنية لدى أبناء وطننا، وأيضا من حيث أنها مكنت المواطنين من تحقيق ذاتهم كناخبين من خلال الخيار الحر الذي عبروا عنه والأصوات الكثيرة التي منحوها لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة.

نسأل الله جلت حكمته، أن يمدد بعونه وأن يسدد خطاه في ممارسة المسؤوليات السامية التي أولاه الشعب إياها، وفي ترسيخ أسس التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تطمح إليه الأمة الجزائرية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بغض النظر عن المحطة الجوهريّة التي طبعت هذه الفترة التشريعية الموشكة على نهايتها، فضلا عن الحدث البارز المتمثل في الاستفتاء الذي عبر الشعب الجزائري في غالبية موافقته على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، فإن الحصيلة

افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثانية والأربعين (صباحا)

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة وزراء الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مكتب مجلس الأمة،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة ممثلي الإعلام،

الحضور الكرام.

أرحب بكم في رحاب المجلس الشعبي الوطني شاكرا حضوركم الكريم لمشاركتنا مراسم اختتام الدورة الخريفية الأخيرة من العهدة التشريعية الخامسة، هذه العهدة التعددية الديمقراطية الغنية بمنجزاتها والتي واكب المجلس من خلالها برنامج الإصلاحات الكبرى في مختلف هياكل الدولة وقطاعاتها، والتي تعد محطة حاسمة في مسيرة المجلس بإسهامها الكبير في إثراء المنظومة التشريعية من خلال دراسة مشاريع القوانين ومناقشتها والمصادقة عليها، هذا يدل على ما وصلت إليه هذه الهيئة من خبرة تشريعية عالية، وقدرة أداء متميزة، في مهامها ومسؤولياتها الدستورية.

وفضلا عن تصويت المجلس الشعبي الوطني، خلال الفترة الممتدة من 30 مايو 2002 إلى يومنا هذا، على ما لا يقل عن

- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.
- قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية.

هذا إذا اقتصرنا على إيراد بعض أبرز الملفات من بين إثنتين وتسعين (92) ملفا التي تمت معالجتها، فقد ناقش نواب الشعب التدابير التشريعية المقترحة عليهم، ووضعوا السمة المميزة للقانون بما يتناسب وما تمليه عليهم تطلعات الجزائر المشروعة إلى التقدم والرفي على نحو ما هي واردة في برنامج عمل رئيس الجمهورية.

وقد عني النواب بكثير من الاهتمام أيضا بالقانون الأساسي للقضاء وبتشكيله المجلس الأعلى للقضاء وصلحاياته وعمله، فتنبوا نصي القانونين العضوين اللذين عرضا عليهم وصوتوا عليها بعد قيامهم بإثراء أحكامها.

وعن مجموع القضايا المعروضة على المجلس الشعبي الوطني، نلاحظ أن هذا المجلس قد أسهم في تقدم التشريع لتحقيق مواهبتها مع أمان الشعب الذي منحنا ثقته، وهذا مع مراعاة رهانات الحاضر وتحديات المستقبل.

أيها السيدات، أيها السادة، فضلا عن إنشاء معهد للتكوين والدراسات التشريعية الذي ينتظر أن يصبح قاطرة عصرنه المجلس عن طريق احترافية موارده البشرية، وهو المشروع المرجو منه مساعدة المنتخبين على تأدية عملهم بكل كفاءة واقتدار، هذا المعهد الذي سبق له أن قام بتكوين 290 نائبا برلمانيا، و400 موظفا وتحسين تأهيلهم من خلال الدروس المقدمة والورشات الإثني عشرة الوطنية والدولية التي تم تنظيمها بمساعدة مالية داخلية وأجنبية، فضلا عن ذلك كله، فقد قام المجلس الشعبي الوطني في ميدان التعاون البرلماني طوال الفترة التشريعية الخامسة بنشاط حثيث ومتنوع في آن واحد.

ذلك أن المجلس قد استقبل عشرات الوفود البرلمانية والحكومية لبلدان شقيقة وصديقة لإجراء مباحثات رسمية معها تناولت التعاون الثنائي في المجال البرلماني وتنسيق المواقف في المحافل متعددة الأطراف الإقليمية منها والدولية.

المعنوية لأشغالنا خلال السنوات الخمس المنصرمة تبقى بكل موضوعية، أكثر من مشرفة، بحيث تمكن المجلس الشعبي الوطني من الاضطلاع بمهامه الدستورية على أكمل وجه.

ومن هذا المنظور، فإنني أهني السيدات والسادة ممثلي الشعب، على اختلاف أطيافهم السياسية، لكل ما أودوه من عمل على مدار هذه السنوات، سواء من حيث دراسة مشاريع القوانين التي عرضت عليهم أو من حيث الصياغة النهائية لهذه النصوص، وأيضا من حيث الأنشطة العديدة التي قاموا بها على هامش الجلسات العامة والأشغال في مستوى اللجان.

وإذا كان من الضروري، من حيث العرف البرلماني، الإشارة إلى العناصر الأرقام ذات الصلة بالحصيلة الخماسية للفترة التشريعية الخامسة، فإننا نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- أن المجلس صوت على 89 قانونا بمجموع 4384 مادة.
- أن المجلس عكف على دراسة 2884 تعديلا وصادق على أكثر من 1853 تعديلا تم إدراجها في صلب مختلف القوانين المدروسة.

- أن المجلس عقد 221 جلسة عامة خلال الدورات البرلمانية العشر للفترة التشريعية الخامسة، وهو ما يعادل حجم عمل يفوق 590 ساعة.

- أن اللجان الدائمة عقدت 620 جلسة عمل خلال الفترة التشريعية الخامسة، أي ما يعادل حجم عمل يقارب 1750 ساعة.

- أن مكتب المجلس عقد 103 اجتماعات لاتخاذ القرارات التي تدخل ضمن اختصاصاته وأن هيئة الرؤساء عقدت 27 اجتماعا.

وفي المجال الرقابي، تم طرح 559 سؤالا شفويا وإرسال 347 سؤالا كتابيا إلى الحكومة وتمت الإجابة عن 318 سؤالا كتابيا و 399 سؤالا شفويا.

فمن بين القضايا التي عالجتها هذه النصوص نجد :

- المسائل التي تتصل بتبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

- المسائل ذات العلاقات بالتنمية المستدامة تحت أشكالها المتعددة.

- مكافحة الفساد.

حقيقة التحول الاجتماعي وانعكاساته وذلك في سياق التحولات التي تشهدها بلادنا والعالم من حولنا. وضمن هذا المنظور أيضا كان تناغم هذه الحصيلة الغنية شكلا ومحتوى مع برنامج الإصلاحات الكبرى التي شرع فيها فخامة رئيس الجمهورية والتي تعمل الدولة الجزائرية بكل إمكانياتها وقدراتها على تجسيدها ميدانيا في مختلف القطاعات.

إن المجلس الشعبي الوطني حريص على وضع المنظومة التشريعية الوطنية ضمن رؤية واقعية متفهمة لجوهر الأوضاع التي تمر بها البلاد والظروف التي يعيشها المواطنون، حيث اعتمد المجلس أساليباً منهجية حديثة في مختلف أنشطته هدفها الارتقاء بأداء المهمة النيابية من جهة، وبغية التكفل الحقيقي بانشغالات المواطنين والتعبير الصادق عن اهتماماتهم من جهة أخرى.

إن وتيرة العمل التي سار عليها المجلس الشعبي الوطني خلال هذه الفترة تؤكد الالتزام التام الذي طبع كل أعماله وهو مواكبة المشروع النهضوي البالغ الأهمية الذي سطره وسهر على متابعته وتنفيذه فخامة رئيس الجمهورية والذي تفاعل معه نواب الشعب وحرصوا على احتضانه وتبنيه بالعمل الميداني وبالإرادة التي لا تلبين وفق ما يقتضيه التطلع إلى مستقبل الجزائر الطموح، وإرساء دعائم دولة الحق والقانون.

إن الوفاء الذي اتسم به النواب لعهدتهم الانتخابية أمام المجموعة الوطنية التي وضعت فيهم ثقتها وأنابتهم لتمثيلها في هذا الصرح الهام، قد كانوا في مستوى هذه العهدة وهذه الثقة وذلك بما بذلوه من جهود تمثيلاً لأحزابهم وناخبهم وها نحن على مقربة من نهاية العهدة ملتزمين بأداء الواجب على أكمل وجه، وستبقى هذه التجربة الكثيفة بأعمالها محل اعتزاز لكل الذين شاركوا فيها وأسهموا في إغناء رصيدها، كما تبقى أجواء العمل التي سادتها روح الأخوة والتعاون وفضائل التفهم والحوار علامات على سمو التجربة الديمقراطية البرلمانية في بلادنا.

إن المجلس الشعبي الوطني الذي يتولى الفعل التشريعي تكفل بهذه المهمة على أحسن وجه، وعمل بكل إخلاص مع كافة الشركاء من أجل ترقية أداء الهيئة التشريعية وجعلها العين

وهكذا فقد تم التوقيع على ما لا يقل عن أحد عشر (11) بروتوكولا للتعاون البرلماني بين المجلس الشعبي الوطني والغرف البرلمانية لإيطاليا، وإسبانيا ولبنان والأردن والفيكتنا وإيران وتركيا والبرتغال، ومع الجمعية الوطنية الفرنسية في الآونة الأخيرة، دون أن ننسى بروتوكول التعاون البرلماني الذي بات يربط المجلس الشعبي الوطني بالبرلمان الأوروبي، وكذلك اللجنة البرلمانية الكبرى الجزائرية الفرنسية التي تعد الأولى من نوعها في التاريخ البرلماني لبلدنا، والثانية من نوعها التي عمدت الجمعية الوطنية الفرنسية إلى إنشائها عقب اللجنة البرلمانية الكبرى التي تجمع بين فرنسا وروسيا.

وكذلك قامت وفود من المجلس الشعبي الوطني ضمت حوالي 425 ممثلاً لمختلف الحساسيات السياسية بزيارات إلى الخارج للمشاركة في نحو 229 حدثاً برلمانياً وفي اجتماعات أخرى، بهدف تعزيز دور النواب في إدارة وقيادة الشؤون العامة، أو بغرض تقوية وبناء صرح الحوار الذي باشرته بلادنا مع بعض المؤسسات البرلمانية ذات الطابع الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليس الغرض من كلمتي هذه أن أمضي بعيداً وباستفاضة في عرض حصيلة نشاطكم أيتها السيدات، أيها السادة النواب، لكنني لا أود أن أنسى أو أغفل ضمن هذه العجالة ذكر اللوائح والقرارات السياسية الأحد عشرة التي اعتمدها.

وكذلك المبادرات العديدة التي أسهمت في النهوض بسمعة المجلس وفي الرفع من شأنه بإحلاله المكانة السياسية التي تليق برسالته ضمن المؤسسات الكبرى في الدولة. وأبرز حدث أيتها السيدات أيها السادة، هو إحياء الذكرى الخمسين في رحاب المجلس الشعبي الوطني لاندلاع الثورة المباركة ثورة نوفمبر 1954، والإشادة البالغة في هذه المناسبة بالفقيد المجاهد الراحل رايح بيطاط، والخطاب السياسي الجامع الموحد الذي تفضل بإلقائه من على هذا المنبر صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ليعد ذلك كله من المعالم البارزة في تاريخ الفترة التشريعية الخامسة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد روعي خلال هذه العهدة جملة من المقاييس في مقدمتها النجاعة والفعالية والتحسين المستمر مع الأخذ في الحسبان

مع المؤسسات الدستورية التي كان لها الفضل الأوفر فيما حقق من نجاح.

وفي الختام أقدم جزيل الشكر وجميل الامتنان إلي معالي رئيس الأمة وكافة أعضاء المجلس على تعاونهم وتنسيقهم وتفهمهم من أجل الإرتقاء بالمنظومة التشريعية الوطنية.

والشكر موصول إلى كافة أعضاء مجلس الأمة على تعاونهم الدائم.

كما أرفع أسمى آيات العرفان وأصدق عبارات الشكر لمعالي رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء على ما بذلوه من جهود طيلة أشغال المجلس باستعدادهم للتعاون واستجابتهم عند الاقتضاء للمشاركة في كل اللقاءات الخاصة التي تستدعيها ظروف العمل المشترك.

وأشكر بمودة وأخوة السيدات والسادة النواب على ما بذلوه من جهود للوصول إلى هذه الحصيلة المشرفة التي تبقى مفخرة مشاركتهم في تعزيز منظومتنا التشريعية ودعم صرح الجمهورية.

وأقدم شكري الخاص والخالص إلى كافة ممثلي وسائل الإعلام على التعاون الذي لمسناه والجدية التي لاحظناها خلال أشغال الدورات السابقة وأرجو مزيدا من الاحترافية والموضوعية والنجاح والحيوية لقطاع الإعلام في بلادنا.

والشكر موصول إلى كافة إدارات وعمال المجلس الشعبي الوطني الذين يعملون من أجل تمكين النواب من أداء مهامهم النيابية على أكمل صورة وفي أحسن الظروف راجيا للجميع كل التوفيق.

مع التمني للسيدات والسادة النواب بقضاء الفترة المحددة بين الدوريتين في مداوماتهم والعودة إلى ناخبيهم والاستماع إلى انشغالاتهم واطلاعهم على الحصيلة التشريعية الوافرة التي أنجزوها خلال عهدتهم النيابية، فاسعدوا بالعودة إلى أحضان الشعب وتحسس نبضه والتقرب من انشغالاته وتطلعاته.

البصيرة والأذن الصاغية والضمير الحي واللسان المعبر عن إنشغالات كافة الجزائريات والجزائريين على اختلاف شرائحهم وفئاتهم، وسيبقى وفيا للالتزاماته مؤديا لمهامه بفعالية من أجل تحقيق تطلعات أبناء أمتنا في كنف الهدوء والرصانة، غير مبال ببعض الأطراف التي أزعجها أداء عمل المجلس في المستوى الداخلي ومواقفته لمحيطه الإقليمي والدولي في المستوى الخارجي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن المجلس الشعبي الوطني لم يدخر وسعا لدعم مسعى محاربة الفساد والدعوة إلى اجتثاث جذوره والحد من مخاطره وهو يرى حتمية إصلاح المؤسسات المالية والمصرفية لأنه إصلاح لبنية الاقتصاد كلية، ضمانا لسلامة الدولة والمجتمع. كما ينوه بقرار التسديد المسبق للجزء الأوفر من الديون الذي يعد ضمانا لمستقبل أجيالنا بل يعزز مصداقية الدولة الجزائرية في السوق المالية والهيئات الدولية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الأشهر القليلة المتبقية من عمر عهدها التشريعية تفرض علينا أن نبقي متحدين منسجمين ونواصل العمل بنفس العزم والإرادة حتى انقضاء العهدة التشريعية كاملة لنؤكد على أننا في مستوى التحديات، لأن ما يفرقنا في بعض الأحيان في رحاب هذه القبة هو حتما الواجب الذي يجمعنا في نهاية المطاق لخدمة شعبنا الذي وسمننا بثقته.

أيها النواب،

وسيكتب التاريخ بأنكم كنتم من المواكبين لمسعى الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، بل كنتم من صناع هذا المسعى.

وستدون هذه الفترة التشريعية أنها كانت العهدة المفصلية في مسار الإصلاحات ويبقى ينتظرنا العمل الكثير في مهمتنا التشريعية.

إنه لا بد من تمشين الجهود التي أولاها ممثلو الشعب للإرتقاء بالمنظومة التشريعية وعصرنتها في إطار شراكة جديّة وانسجام

الرئيس : صدق الله العظيم، نستمع الآن إلى النشيد الوطني.
عزف النشيد الوطني (قسما) (تصفيق)

الرئيس : عملا بالمادة الخامسة من القانون العضوي أعلن رسميا اختتام دورة دورة الخريف لسنة 2006، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة، شكرا.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الحادية عشرة صباحا**

أجدد لكم الشكر على كرم الإصغاء ، والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته. (تصفيق)

عملا بالمادة الخامسة من القانون العضوي رقم 99-02 المؤرخ
في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 8 مارس سنة 1999 المحدد
لتنظيم المجلس الشعبي الوطنيومجلس الأمة وعملهما وكذا
العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أدعوكم إلى
الاستماع لمراسيم الاختتام.
(تلاوة سورة الفاتحة)

ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة

1- من السيد بن عمر مخلوف :

إلى معالي وزير النقل.

الموضوع : سؤال كتابي بشأن الانحرافات المتكررة للقطار.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد،

- بناء على أحكام الدستور،

- بناء على القانون العضوي 02/99،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

لقد شهد خط السكك الحديدية المحمدية - بشار، انحرافات كثيرة للقطارات كادت أن تؤدي إلى عواقب وخيمة.

وأمام تعدد التفسيرات وتضارب التصريحات بل وتدافع المسؤولين، فإننا نطرح على معاليكم السؤال الكتابي الآتية محاوره :

1- ماهي الأسباب الحقيقية لهذه الانحرافات؟

2- لماذا لا تتخذ الإجراءات العاجلة ولا توضع الحلول الجذرية للقضاء على هذه الظاهرة؟

3- متى يتم إعادة الاعتبار لخط السكك الحديدية المحمدية - بشار (خاصة في جزئه الرابط بين المحمدية وسعيدة) وتوسيع السكك من ضيقة إلى عادية؟

تقبلوا مني معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

رد السيد الوزير :

الموضوع : ف/ي السؤال الكتابي رقم 343.

المرجع : مراسلة وزارة العلاقات مع البرلمان رقم 24 المؤرخة في 08 جانفي 2007.

ردا على سؤالكم الكتابي الذي تستفسرون بموجبه عن الأسباب الحقيقية للانحرافات المتكررة للقطار على الخط الرابط بين المحمدية وبشار وماهي الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لرد

الاعتبار إلى هذا الخط، يشرفني أن أوافيكم بالمعطيات المتعلقة بوضعية خط السكك الحديدية المذكور والتي تتمثل فيما يأتي :

1- أسباب انحرافات القطار :

إن الخط الرابط بين المحمدية وبشار الذي يبلغ طوله 600 كلم، يعود تاريخ بنائه إلى ما بين سنة 1890 و1910 ويعبر من الشمال إلى الجنوب سلسلة جبال الأطلس الشمالي مرورا بمجموعة من الولايات منها معسكر وسعيدة والبيض والنعامه وبشار.

ويتميز هذا الخط بمنعرجات ذات قطر ضعيف (أقل من 100 متر) وبمنحدرات هامة تصل إلى بعض الأحيان إلى 25 مم/م وأصبحت منشأته العلوية " Superstructure " لا تستجيب إلى أدنى المتطلبات في ميدان الأمن السككي. كما يتعرض لفيضانات الوديان inondations من جهته الشمالية والترمل ensablement في الجهة الجنوبية.

وقد نتج عن هذه الوضعية تكرار انحرافات القطار وصلت في بعض الأحيان إلى انقطاع الحركة به لعدة أيام، مما أدى بشركة النقل بالسكك الحديدية في سنة 1996 إلى إلغاء رحلات المسافرين على متن القطار والتقليص من السرعة التجارية لقطار البضائع إلى 40 كلم/سا.

2- الإجراءات المتخذة لإعادة تأهيل الخط :

لإعادة تأهيل النقل بالسكك الحديدية لهذه المنطقة من البلاد، اتخذت وزارة النقل الإجراءات الآتية :

- لتأمين حركة القطارات على هذا الخط، تم تسجيل عملية التجديد الكلي لبعض أخطر الخط المتدهورة بغلاف مالي قدره 4 ملايين دج.

- إنجاز خطين جديدين :

- رجم دموش / مشرية (140 كلم)

- مشرية / بشار (360 كلم).

ولقد تم الشروع في إنجاز الخطين من قبل :

- خط رجم دموش - مشرية : مجمع شركات جزائرية / إيطالية.

2- من السيد عبد العزيز حملاوي :
إلى معالي وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية

الموضوع: سؤال كتابي
بناء على المادة 134 من الدستور،
بناء على المواد 98 و99 و100 و101، من النظام الداخلي للمجلس
الشعبي الوطني،
بناء على المواد 68 و 69 و 70 و 71 و 74 و 75 من القانون
العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1419 الموافق
8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني،
ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين
الحكومة.

معالي الوزير المحترم.
حسب ما هو متداول إعلاميا والذي لم يقابل بتكذيب أو تشكيك
أن الأقدام السوداء رفعت شكوى ضد الجزائر أمام لجنة حقوق
الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة بجنيف طالبت فيها
بتعويضات مالية مقدرة بأكثر من 12 مليار أورو عن ممتلكاتهم
التي تركوها في الجزائر عشية الاستقلال.

وقد قال المحامي "ألان قيراي" بأن النزاع بين الأقدام السوداء
والجزائر لا يزال قائما مادامت قضية التعويضات المالية عن
الممتلكات المتروكة فيها غداة إعلان الاستقلال غير محسوم
فيها بعد،

وقد وعدت السلطات الفرنسية بانتزاع تعويضات من الطرف
الجزائري.

سيدي الوزير: هل نصدق هذا الزعم خاصة إذا علمنا أن بعض
البوادر تدل على ذلك خاصة وقد بلغنا أن محكمة عنابة أصدرت
حكما يعيد للشركة الفرنسية "مشلان" أملاكها الاستعمارية
بالجزائر بعد أن منح الرئيس الراحل هواري بومدين مقراتها إلى
مؤسسة عمومية بمرسوم تنفيذي صادر في 5 جوان 1966؟؟
كذلك متى نرفع صوتنا دون خوف ووجل ووفاء لدماء مليون
ونصف مليون شهيد وأكثر ونطالب فرنسا صراحة ليس
بالاعتراف بجرائمها المقترفة في الجزائر بل كذلك بتعويضات
لبقائها تنهب خيرات الجزائر طيلة القرن ونصف القرن؟؟

- خط المحمدية - بشار : مجمع شركات جزائرية . فرنسية.
وسوف تنتهي الأشغال بها في سنة 2008.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تقدم الأشغال بهذين الخطين
تأخرت بسبب :
- التزويد بالحصص، حيث تم تسهيل ذلك بواسطة الإجراءات
المتخذة من قبل وزارة الطاقة والناجم والوكالة الوطنية للتراث
المنجمي.
- وجود الألغام الموضوعة في عهد الاستعمار في بعض الأماكن
مما استدعى تدخل المصالح المختصة لوزارة الدفاع الوطني.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الوزارة قد وضعت برنامجا
طموحا في إطار الاستراتيجية الجديدة المسطرة في برنامج
دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقره فخامة السيد رئيس
الجمهورية والخاص بتنمية وتأهيل شبكة السكة الحديدية
الوطنية والرفع من سعتها وتوسيع رقعتها من خلال إنجاز
الأشغال المسجلة حيث شملت كل مناطق الوطن وتؤمن
ربطاً سككياً بمختلف مناطق البلاد ومن بين هذه المشاريع
ذلك المتعلق بإنجاز الأشغال الخاصة بخط الجنوب الغربي
للبلاد الرابط بين وهران وبشار.

لقد استفاد هذا الخط من عدة عمليات لإعادة تأهيله
وتشتمل على :

- 1- تجديد سكة الخط الرابط بين مدينة طابية ومدينة رجم
دموش والذي يبلغ طوله 80 كلم.
- 2- إنشاء خط جديد يربط مدينة سعيدة بمدينة مولاي
سليسن.
- 3- دراسة إنشاء خط جديد يربط سعيدة وتيارت وتيسمسيلت.

بانجاز كل هذه المشاريع، سيتم ربط المناطق الجنوبية الغربية
للبلاد بالشمال عبر خط يستجيب للمقاييس الحديثة للسكك
الحديدية.

تلكم هي السيد النائب المحترم أهم المعطيات المتعلقة بالخط
المذكور.

تقبلوا، منا أسى عبارات التقدير والاحترام.

اعتماد هذه العريضة. وفي تبريرها، قدمت بتعليل وجوب رفض الشكوى بالإشارة إلى أن :

- العريضة تتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة بانتهاك مبدأ جوهرى يتمثل في حق الشعوب في تقرير مصيرها. إن التشكيك في هذا المبدأ مفاده إضفاء الصبغة الشرعية للاستعمار، الشيء الذي يستحيل على جهاز فرعي للأمم المتحدة التصديق عليه.

- رجعية عهد 1966 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1976 لا يمكن الاعتراف به ضد الجزائر، التي لم تصادق عليه إلا سنة 1989.

- كون المعارض مواطن فرنسي، كان من الواجب عليه عرض شكواه على الجهة الفرنسية المختصة وليس على الدولة الجزائرية، التي ليس له معها أي رابطة جنسية.

- المعارض ترك التراب الجزائري بمحض إرادته.

- المعارض لم يستنفذ الطرق القانونية المقررة في اتفاقيات إيفيان، ولا الطعون الداخلية للإدارات والجهات القضائية الجزائرية.

خلال اجتماع لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، الذي انعقد في 1 نوفمبر 2006، رفضت عريضة المعني لعدم الاختصاصيين النوعي والزمني، مشيرة إلى أن الحق في الملكية، موضوع دعوة السيد أنطوان، لم تضمنها أحكام العهد.

إضافة إلى هذا القرار، اعتبر ثلاثة أعضاء من اللجنة، من خلال رأي أن عريضة السيد أنطوان تشكل تجاوزا لحق الشكوى.

اعتبرت لجنة حقوق الإنسان قرار 1 نوفمبر 2006 بمثابة أساس ومرجع، وبالتالي، يمكن تطبيقه على 600 عريضة المرفوعة إليها والمتعلقة بالموضوع نفسه.

ومن خلال هذا القرار، اعتبرت مسألة إرجاع الأملاك إلى المستعمرين منتهية وبالتالي يصبح من صلاحية الجهات القضائية الاستناد إليه لرفض النظر في الشكاوى المرفوعة أمامها. وفي هذا الإطار حولت وزارة الشؤون الخارجية على وزارة العدل نسخة من هذا القرار قصد تبليغ الهيئات القضائية وتعميم المعرفة بهذا الرأي". نهاية النص.

تفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

ثم أخيرا لقد أصبحت الأقدام السوداء تزور الجزائر تحت أغطية متنوعة، ألا يعد هذا خيانة للشهداء الذين سقطوا من أجل الجزائر؟؟

تقبلوا فائق التقدير والاحترام مسبقا وشكرا.

- رد السيد الوزير :

الموضوع: الإجابة عن سؤال السيد عبد العزيز حملاوي،

ردا على إرسالكم رقم 1088 بتاريخ 21 ديسمبر 2006، أتشرف بموافاتكم فيما يأتي بإجابتنا عن سؤال السيد عبد العزيز حملاوي، النائب بالمجلس الشعبي الوطني، حول قضية الحركة المشاركة في بعض الأوساط الإعلامية الفرنسية.

بداية النص : "بتاريخ 24 نوفمبر 2004، قام الأستاذ "الآن قيراي"، باسم موكله أرمون أنطوان، الفرنسي الجنسية، المولود سنة 1909 بوهران، والذي غادر الجزائر طوعا يوم 14 جويلية 1962 بإيداع عريضة لدى لجنة حقوق الإنسان بصفتها جهاز المراقبة التابع للعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية للأمم المتحدة.

هذا الأخير، واستنادا إلى أحكام العهد المصادق عليه من قبل الجزائر بتاريخ 12 سبتمبر 1989، اعتبر أن العديد من الحقوق المكتسبة لموكله قد انتهكت من قبل الدولة الجزائرية بعد الاستقلال من بينها: المساس بحق الملكية والإجراءات التمييزية والحرمان من الأموال ووسائل العيش والمساس بالشرف والسمعة. كل هذه الوقائع ليست في الحقيقة، بالنسبة إلى السيد أرمون أنطوان، إلا عملية نزع ملكية نتيجة إعلان استقلال الدولة الجزائرية.

عند تصديقها على العهد، أعلنت الجزائر قبولها لاختصاص اللجنة لتلقي عرائض الأفراد ودراستها، الذين تعرضت حقوقهم، المنصوص عليها في العهد، للانتهاك. وبمقتضى هذا الإعلان، قامت اللجنة بتحويل عريضة السيد أرمون أنطوان إلى الحكومة الجزائرية التي وفاء لالتزاماتها الدولية تعاونت مع اللجنة وطلبت منها عدم

3- من السيد توفيق سعدون :

إلى السيد وزير السكن والعمران

الموضوع : سؤال كتابي.

المرجع : - بناء على المادة 134 من الدستور.

- طبقاً للمواد 68 و 69 و 70 و 71 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 8 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- عملاً بأحكام المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

معالي الوزير المحترم،

تحية طيبة... وبعد.

أتوجه إليكم معالي الوزير من خلال هذا السؤال الكتابي لطرح انشغال فئة من مواطني بلدية شرشال بولاية تيبازة، الذين يعيشون ظروف صعبة جداً، إن لم نقل مزرية، داخل السكنات الجاهزة (pré - fabriques) - (پ،ن)، التي سلمت لهم بعد الزلزال العنيف الذي ضرب ولاية الشلف والولايات المجاورة لها سنة 1980.

هذه السكنات التي كان من المفروض أن تأويهم مؤقتاً حتى إعادة ترحيلهم إلى سكنات لائقة، لكن للأسف الشديد لم يتحقق لهم ذلك إلى يومنا هذا.

إن الرغبة الوحيدة لهذه الفئة (108 ساكناً) هي الحصول على دعم مالي من الدولة يزيل عنهم مشاق ومتاعب الظروف الصعبة التي يعيشونها اليوم وذلك بتمكينهم من بناء سكنات لائقة على القطع الأرضية التي هي ملكاً لهم عوض هذه السكنات الجاهزة.

معالي الوزير،

إن الظروف التي تعيشها هذه الفئة من مواطني بلدية شرشال لا يمكن تصورها، حيث أصبحت هذه المنطقة السكنية ملجأً للفئران والجرذان وانتشار الأمراض والأوبئة حتى الأطفال لم ينجوا من هذه الظروف القاسية جداً، حيث أن عدداً كبيراً منهم يعانون مرض الربو.

وعليه، هل لنا أن نعرف سيدي الوزير الإجراءات التي سيتخذها قطاعكم لوضع حد لهذا المشكل الذي أثقل كاهل مواطني هذه البلدية؟

في انتظار تكفلكم بهذا الانشغال تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

- رد السيد وزير :

الموضوع : ب/خ وضعية سكان البناءات الجاهزة ببلدية شرشال - ولاية تيبازة

المرجع : السؤال الكتابي رقم 339 المؤرخ في 17/12/2006.

السيد النائب، من خلال سؤالكم الكتابي المشار إليه في المرجع أعلاه، تفضلتم بالتطرق إلى الموضوع المتعلق بوضعية 108 ساكناً القاطنين بالسكنات الجاهزة المنجزة بعد زلزال سنة 1980 والموجودة ببلدية شرشال ولاية تيبازة.

ولإجابة عن انشغالكم، يشرفني أن أذكركم بأنه في إطار الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 جويلية 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، لاسيما في مادته 31، اتخذت إجراءات من أجل إعادة بناء السكنات لتحل محل الشاليهات المنجزة بعد زلزال 1980، هذه الإجراءات تخص ولايتي الشلف وعين الدفلى.

وفي إطار قانون المالية لسنة 2007، خصت المادة 99 تعديلات في إجراءات المادة 31 من الأمر المذكور أعلاه، وأدرجت في الوقت نفسه ولايتي تيارت وتيسمسيلت.

وتجدر الإشارة، أنه كان بإمكانكم اقتراح إدراج هذه الولاية خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2007 على مستوى المجلس الشعبي الوطني.

وعليه فمن المحتمل أن يتم التكفل بهذه الولاية في إطار قانون المالية المقبل.

تلكم هي أهم عناصر الإجابة التي ارتأيت تقديمها رداً على سؤالكم.

تفضلوا، السيد النائب، بقبول أسمى عبارات التقدير.

4- من السيد عبد السلام كسال :

إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

الموضوع : سؤال كتابي عن إعادة النظر في تعميم منحة العدوى.

بناء على الدستور لاسيما المادتين 134 و 100 منه.

بناء على المواد 75 و 74 و 73 و 68 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

سيدي الوزير،

يعرف قطاع الصحة تمللا واحتقانا، وطرحا للعديد من التساؤلات عن الأسباب التي تجعل فئة من عمال هذا القطاع تستفيد من منحة العدوى دون الفئات الأخرى، وهو ما يعتبر إجحافا في حق المحرومين منها، على اعتبار أن الكل معرض للإصابة بانتقال شتى الأمراض المعدية، فالعدوى لا تختار من تصيبهم.

ويزداد الأمر تعقيدا، سيدي الوزير، عندما تمنح الإدارة المراكز الاستشفائية هذه المنحة لفئة من المستخدمين دون أخرى متحججة بما جاء في المرسوم الوزاري رقم 52/03 المؤرخ في 2003/02/04 والمتضمن تحديد كفاءات الاستفادة، وهو ما يتسبب في فتنة داخل الوسط العمالي، ويؤثر على التكفل المرجو بالمرضى، ويعرقل عملية الإصلاح لهذا القطاع الحساس.

وعليه، فإننا نتساءل :

- هل هناك من أمل للتصدي لهذا المشكل داخل مراكزنا الاستشفائية؟

- متى يتم تحقيق العدالة بين العمال بتعميم منحة العدوى؟

- رد السيد الوزير :

الموضوع : ف/ي الرد على السؤال الكتابي رقم 338.

سيدي النائب المحترم،

أود في البداية أن أشكركم على سؤالكم الذي يتضمن كيفية تحديد الفئات المستفيدة من منحة العدوى في المراكز الاستشفائية وإمكانية تعميمها على كل مستخدمي الصحة.

بهذا الصدد، فيما يخص الفئات المستفيدة من هذه المنحة، فإن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مقيدة بينود المرسوم التنفيذي رقم 52/03 المؤرخ في 2003/02/04 الذي يحدد الفئات المهنية المستفيدة من هذه المنحة والنسب المئوية لكل فئة منها والمصالح الاستشفائية المعنية بالأمر والمعرضة بصفة خاصة لنسبة مرتفعة من خطورة العدوى.

أما فيما يخص إمكانية تعميم الاستفادة من المنحة على كل مستخدمي المراكز الصحية، فإن هذا الاقتراح لا يمكن إدراجه إلا في إطار إعادة النظر في بنود المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه.

وتقبلوا، السيد النائب، فائق الاحترام والتقدير

5- من السيد أحمد إسعاد :

إلى معالي وزير التكوين والتعليم المهنيين

الموضوع: سؤال كتابي عن تدريس اللغات الأجنبية بمراكز التكوين الحرة.

- بناء على الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

يشرفني أن أطرح على معاليكم هذا الانشغال المتعلق بتدريس اللغات الأجنبية بمراكز التكوين المهني الحرة.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق صور الاحترام والتقدير

أشكر جزيل الشكر السيد النائب أحمد إسعاد لاهتمامه بالقطاع الذي أشرف عليه والذي يمنحني اليوم فرصة للتطرق إلى جانب هام جدا يمثل جزءا من المنظومة الوطنية للتكوين المهني، ألا وهي المؤسسات الخاصة لتكوين المهني.

إنه من الضروري التذكير بأن المؤسسات الخاصة للتكوين المهني تخضع للإجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم 01-419 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001، المحدد لشروط إنشاء فتح ومراقبة المؤسسات الخاصة للتكوين المهني (الجريدة الرسمية رقم 80 مؤرخة في 26/12/2001، التي ألغت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-141 المؤرخ في 11 ماي 1991 المحدد لشروط إنشاء ومراقبة المؤسسات المعتمدة للتكوين المهني) (الجريدة الرسمية رقم 23 مؤرخة في 22 ماي 1991).

لقد تم تحديد دفتر الشروط الخاص بإنشاء وفتح المؤسسات الخاصة للتكوين المهني بواسطة قرار وزاري مؤرخ في 4 أوت 2002، تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 67 بتاريخ 13 أكتوبر 2002.

إلى غاية 30 جوان 2006، بلغ عد المؤسسات الخاصة للتكوين المهني 528 مؤسسة بمجموع طاقة إستيعاب قدرها 40.146 مقعدا بيداغوجيا.

يتم تدريس، لدى المؤسسات الخاصة للتكوين المهني، خمسة عشرة (15) شعبة خاصة في مجال تقنيات الإدارة والتسيير والألبسة والتفصيل والإعلام الآلي والفندقة والسياحة.

طبقا لأحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي المبين أعلاه، تهدف عملية التكوين المحققة إلى اكتساب مؤهلات مهنية تسمح بتحقيق اندماج مهني في عالم الشغل وتوجه عمليات التكوين هذه إما إلى طالبي التكوين المهني لأول مرة أو إلى العمال الراغبين في تحسين معارفهم ومؤهلاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 01-149 المبين أعلاه، تنص على أنه "يجب أن يكون التكوين الذي تقدمه المؤسسات الخاصة للتكوين المهني

معالي الوزير المحترم، مما لاشك فيه أن مدارس التكوين المهني الحرة تؤدي دورا كبيرا إلى جانب المراكز العمومية في تكوين آلاف الشباب وتمكنهم من الحصول على مهنة تضمن لهم حياة مهنية كريمة ومشرفة، ومن التخصصات التي لقيت اهتماما كبيرا يمكن ذكر تعليم اللغات الأجنبية (الفرنسية والانجليزية والاسبانية...) ليس على أساس اكتساب شهادة ما (علما أن هذا الأمر هو من اختصاص المدارس التابعة لقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي، ولكن على أساس إعادة التأهيل وتحسين التحكم في اللغة. إلا أنه يؤسفنا أن نخبركم أن عددا كبيرا من هذه المدارس الحرة تلقت خلال هذه السنة الدراسية تعليمة من قبل بعض مدراء التكوين المهني طالبين منهما الامتناع عن تدريس اللغات وإلا تعرضت لعقوبات صارمة واردة. (للعلم فقد اقتصر هذا المنع على بعض الولايات دون الأخرى).

معالي الوزير، نظرا إلى ما سبق ذكره وبالنظر إلى أهمية تدريس اللغات الأجنبية بالنسبة إلى المدارس التكوينية الحرة (اقتصاديا ومهنيًا) وبالنظر إلى الطلب المتزايد على هذا الأمر من قبل الطلبة والعمال وكل شرائح المجتمع، أطرح عليكم السؤال الآتي :

ألا تعتقدون أن منع تدريس اللغات الأجنبية يعاقب بقساوة مضرة أصحاب المدارس التكوينية والمتمدرسين على حد سواء؟ ثم ماذا تنوون فعله لرفع هذا الحظر المفروض في بعض الولايات دون الأخرى وذلك خدمة للإطار الجزائري التواق إلى الاستفادة من تفتح بلادنا على العالم الخارجي والاحتكاك المتزايد بالمستثمرين الأجانب في عصر العولمة اللغوية والتكنولوجية؟

في انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير.

- رد السيد الوزير : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يسعدني أن أكون بينكم للإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى أعضاء الحكومة.

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الانشغال المتعلق بساعات بث برامج إذاعة القرآن الكريم ومحدودية انتشارها عبر التراب الوطني.

معالي الوزير المحترم، إن التقدم التكنولوجي وتنوع وسائل الإعلام خاصة الرقمية منها جعل إنشاء الإذاعات العامة والمتخصصة أمرا بسيطا وليس هناك دليل أحسن مما نشاهد ونسمع عبر الفضائيات التي كشفت عن النقص الكبير الذي نعيشه في بلادنا.

معالي الوزير، إن إنشاء إذاعة خاصة بالقرآن الكريم ليست من ابتكار الجزائر لكن سبقتنا إليها كثيرا من الدول العربية والإسلامية بل حتى بعد الدول الأوروبية التي تقطنها جالية إسلامية، إلا أن هذه الدول تكفلت تكفلا كاملا بهذه الإذاعة ومكنتها من البث على مدار 24 ساعة (في أغلب الأحيان) دون انقطاع وعبر كامل تراب الدولة مهما كانت مساحتها. والمؤسف جدا هو أن إذاعة القرآن بالجزائر محدودة البث، حيث لا يتعدى الوقت الست ساعات خلال الفترة الصباحية ولا يمكن لكل المواطنين من الاستماع إليها حيث يعد بثها محدودا وهذا ما جعل عددا كبيرا من مواطني الجنوب وأقصى الغرب والشرق من تقديم شكاوى السيد مدير الإذاعة الوطنية مطالبين بحقهم من الاستفادة من هذه الإذاعة.

نظرا إلي ما سبق ذكره ونظرا إلى الدور الإعلامي الذي تؤديه هذه الإذاعة في نشر تعاليم ديننا الصحيحة، ووقوفها في ظاهرة التطرف الديني، فإنني أطرح على معاليكم السؤال الآتي : ماذا تنوون فعله لتمكين إذاعة القرآن الكريم من البث اليومي المستمر وعبر كامل التراب الوطني على غرار ما هو معمول به عالميا.

في انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : ب/خ سؤالكم الكتابي عن إذاعة القرآن الكريم.

اسمحوا لي، السيد النائب، أن أتوجه إلى شخصكم الكريم بالشكر الوافر على الاهتمام الذي تولونه لبرامج إذاعة القرآن

والذي يحضر لشهادات دولة، مستجيبا للمقاييس البيداغوجية المطبقة على المؤسسات العمومية الموضوعية تحت وصاية الوزير المكلف بالتكوين المهني".

إن التخصصات المعنية مدرجة في مدونة تخصصات التكوين والتعليم المهنيين طبعة سنة 2005، التي كانت محل قرار وزاري رقم 105 مؤرخ في 24 نوفمبر 2005، للإشارة إلى أن هذه المدونة حلت محل مدونة التخصصات لسنة 2001 وتعكس هذه المدونة الجديدة أولويات برنامج الحكومة والهادفة على وجه الخصوص إلى :

- إعادة الاعتبار للحرف التقليدية،
- إعادة الاعتبار للمهن اليدوية وتطويرها مثل البناء والأشغال العمومية والفلاحة والبيئة ... إلخ،
- تطوير مهن الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة.

يتبين من خلال ما تم توضيحه، أن اللغات الأجنبية لا تمثل البتة تخصصا يتم تدريسه سواء تعلق الأمر بمؤسسات التكوين المهني العمومية أو الخاصة.

غير أنه يجب الإشارة إلى إمكانية تدريس اللغات الأجنبية كوحدة لدى هذه المؤسسات وهذا في حالة ما إذا كان برنامج التخصص قد أدرج في المقرر تخصصا تقنيا (تجارة دولية والتسويق ومرشد سياحي ... إلخ).

في النهاية، فيما يخص تعليم اللغات الأجنبية بصفة عامة، فإن هذا المجال يدخل في إطار مهام قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي. شكرا جزيلاً.

6- من السيد أحمد إسعاد :

إلى معالي وزير الاتصال

الموضوع : سؤال كتابي عن إذاعة القرآن الكريم.

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

وقبل ستة أشهر تعزز بث إذاعة القرآن الكريم بتخصيص فترات جديدة على الأمواج القصيرة باتجاه أقصى الجنوب وذلك عن طريق جهازي إرسال بقوة 500 كليوواط لكل واحد منهما.

وتخص الفترة الأولى من الإرسال ساعتين صباحا، على المباشر، من الخامسة إلى السابعة ويتم تسجيلها لإعادة بثها ليلا على فترتين، من الساعة الثامنة إلى غاية منتصف الليل.

وقد أضحي ممكنا، منذ ستة أشهر أيضا، التقاط برامج إذاعة القرآن الكريم على القمر الاصطناعي 7 NSS على رقعة KU والذي يغطي كامل التراب الوطني.

السيد النائب،

إن اهتمامنا يبقى متواصلا لإعطاء إذاعة القرآن الكريم المكانة التي تستحقها ضمن المشهد السمعي البصري الوطني، وإني متأكد من أنني سألقى لديكم التفهم الكامل والسند القوي لمرافقتنا في تجسيد هذا العمل النبيل.

تفضلوا، السيد النائب المحترم ، بقبول فائق الاحترام والتقدير .

الكريم ودعوتكم إلى توسيع برامجها وانتشار بثها عبر كامل التراب الوطني.

وثقوا أن هذا الاهتمام يلقي لدى الوزارة العناية الكاملة وذلك من خلال الأولوية التي أعطيناها، ضمن البرنامج القطاعي للتنمية، إلى مضاعفة قدرات البث والإنتاج لبرامج الإذاعة الجزائرية عموما وبرامج القرآن الكريم خصوصا.

وبالنظر إلى العجز الكبير المسجل في وسائل البث، فإن اعتمادات كبيرة قد رصدت لتدارك هذا العجز ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامجي تنمية الهضاب والجنوب.

وفي انتظار تجسيد هذه البرامج، في أفق سنة 2009 بحول الله، تجدر الإشارة إلى أن حجم البث لإذاعة القرآن الكريم قد تعزز، بساعتين إضافيتين ليصل إلى ست ساعات متواصلة، من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة الحادية عشرة قبل الزوال.